خبراء ينحون باللائمة على الوزارات لتأخير حساباتها الختامية

الحكومة ترسل تقرير آلية صرف موازنة ٢٠١١ إلى البرلمان

□ بغداد/ احمد عبد ربه

خدمات غائبة بانتظار موازنة ٢٠١٢

أنحى خبراء باللائمة على الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى جرّاء تأخير الحسابات الختامية لموازنات السنوات الماضية، فيما تعتزم الحكومة إرسال تقرير مفصل عن حسابات موازنة العام الحالي ٢٠١١.

وقال الخبير الاقتصادي عبد الرحمن المشهداني لـ(المدى الاقتصادي) إن الوزارات تأخرت في تقديم الكشوفات السنوية إلى وزارة المالية، مما أدى إلى تأخر واضح في الحسابات المالية، لافتاً إلى أن مجلس النواب لم يصادق على الموازنة الحالية لأنها تحتاج إلى بعض التعديلات من قبل مجلس الوزراء.

وأضاف المشهداني: أن العطل والمناسبات الدينية التي يستغلها معظم النواب في البرلمان قد أثرت أيضاً على إقرار القوانين المهمة و التي تحتاج لتمريرها اكتمال نصاب أعضاء البرلمان مما أدى إلى تلكؤ واضح في إكمال الحسابات الختامية بموعدها المحدد.

من جانبه عزا نائب محافظ البنك المركزي مظهر محمد صالح سبب تأخر الحسابات الختامية إلى بعض الوزارات والهيئات والدوائر ذات الصلة.

وقال صالح لـ(المدى الاقتصادي) بالنسبة لموضوع التأخير يتعلق ببعض الآليات الإدارية والمالية في بعض الوزارات، مشيراً إلى وجود مشاكل في حساباتها فهي لا تطبق بشفافية كاملة مما يؤدي إلى إضرار في بيان أوجه الصرف والإيرادات.

وأضاف صالح: على مجلس النواب أن يقوم بإقرار قرارات حاسمة من شأنها عدم حدوث هذا هذا التأخير، مبيناً أن هذه الأمور موروثة من عشرات السنين، فالعراق قد عانى الويلات من الحروب السابقة بالإضافة إلى انتقاله من نظام شمولي إلى بناء دولة المؤسسات وهذا يحتاج الى وقت ليس بالقليل من اجل إعداد هذه الحسابات بالشكل الذي نأمل وبالوقت المحدد فالأيام المقبلة سوف تشهد تحسناً ملموساً في هذا الشأن.

في غضون ذلك قالت الحكومة إنها سترسل تقريرا مفصلا إلى مجلس النواب بشأن آلية صرف موازنة عام ٢٠١١. وصادق مجلس النواب في ٢٠ من شهر شباط الماضي على موازنة ٢٠١١ بمبلغ ٨٢,٦ مليار دولار منها ٢٥,٧ مليار دولار للاستثمارات، على تقدير سعر برميل النفط بـ٧٦,٥٠ دولار، والصادرات ستبلغ ٢,٢ مليون برميل يوميا، وهي الميزانية الأكبر في تاريخ العراق.

وتوقعت الحكومة أن يبلغ العجز ١٣,٤ مليار دولار، ويعتمد العراق على صادرات النفط بنحو ٩٥ في المئة لدعم موازنته.

وقال المستشار الاقتصادي في الحكومة سلام القريشي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الحكومة العراقية سترسل غداً تقريراً مفصلاً إلى مجلس النواب يحتوي على آليات صرف موازنة عام ٢٠١١".

وأضاف أن "التقرير يحتوي على عملية تدوير الأموال التي حصلت في موازنة عام ٢٠١١ وكيفية تعامل الحكومة مع الملفات المالية المهمة خاصة فيما يتعلق بكشف الحسابات الختامية للوزارات كل ثلاثة أشهر". ولفت القريشي إلى أن "الحكومة أتبعت آلية جديدة في صرف موازنة عام ٢٠١١ لمنع تكدس المخصصات وتشغيل النسبة الكبيرة منها على الرغم من ان الشق الاستثماري بلغ ٢٠٪ من قيمتها الحقيقية".

وكانت لجنة النزاهة في مجلس النواب قد طالبت الاثنين الماضي الحكومة بتزويدها بالمستندات الرسمية التي تظهر أوجه صرف الموازنات المالية العراقية في السنوات التي أعقبت سقوط النظام العراقي السابق في ٢٠٠٣.

وقال عضو اللجنة صباح الساعدي لـ (آكانيوز)، إن "الحكومة لم ترسل المستندات والوثائق لكشوفات الحسابات الختامية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى العام الجاري لأنها أرسلت ملفات غير رسمية لا تحتوي على مستندات صرف الموازنات المالية للأعوام السابقة واختصرت على أوراق توضيحية لعملية الصرف".

وأوضح أن "لجنة النزاهة النيابية أرسلت كتباً رسمية إلى الحكومة العراقية للإرسال في ملفات الموازنات المالية السابقة بصورة شفافة بعيداً عن الضبابية والتستر على عمليات الفساد المالي".

ولفت الساعدي إلى أن "ما ترسله الحكومة لا يوضح آليات صرف الأموال ولا نسبة انجاز المشاريع ولا كيفية التعاقد مع الشركات التي تنفذ المشاريع الحكومية".

وتشير الأرقام الحكومية إلى أن موازنة العراق للعام المقبل ستبلغ ١٣١ تريليون دينار عراقي (نحو ١١٢ مليار دولار) بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي، وبعجز قدره ٢٣,٣ ترليون دينار عراقي (٢٠ مليار دولار).

وتقول الحكومة إن العجز سيتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام الحالي ٢٠١١ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فضاءات

■ علي نافع حمودي

ظاهرة التضّخم

بدأت مؤشرات التضخم ترتفع تدريجياً في العراق خاصة في الأشهر الأخيرة وربما تعليل المختصين للتضخم من أنه ناجم عن تأثيرات داخلية وأخرى خارجية ناجمة عن زيادة الأسعار العالمية، هذا التعليل لا يعفي الجهات المختصة من إيجاد السبل التي من شأنها خفض هذا التضخم لأدنى درجاته.

ومشكلة التضخم ترتبط بشكل عضوي بوتيرة النمو السريع، والتي ترجع إلى زيادة الإنفاق الحكومي، والنمو الكبير في حجم السيولة المحلية والنقص في العقارات والمساكن، إضافة إلى التضخم المستورد الذي يصعب التحكم به.

والحقيقة إن مفهوم التضخم أمر شائك وهاجس كبير ومقلق لجميع المستثمرين، فارتفاع الأسعار في السلع بصفة عامة يتناسب عكسيا مع القيمة النقدية، أي أنه كلما ارتفعت الأسعار كلما ضعفت القيمة النقدية. وهذا بحد ذاته أمر خطير يؤدي إلى رفع مستوى الفقر في الدول التي لا تعمل على حفظ وتوازن أسعارها.

وتتخذ الدول الرأسمالية معدل الفائدة وسيلة للحد من التضخم، فتتعامل بمعدل الفائدة بالزيادة أو النقصان لكي تعالج التضخم، فعندما تكون هناك علامات تضخم بدأت في الظهور، فإن البنك المركزي يعمل على زيادة نسبة الفائدة، والحكمة من ذلك هو الرغبة في سحب الأموال من السوق وتوجيهها إلى عملية توفير أو استثمار. وفي العراق أسباب التضخم حالياً زيادة السيولة النقدية في التداول اليومي وهذا يتطلب معالجات عدة لامتصاص هذا التضخم.

أهم هذه المعالجات هو العمل بشكل مستمر على تقليص حجم الكتلة النقدية قيد التداول عن طريق عملية امتصاص منظمة والتي منها عمليات الترغيب بالتعامل والتداول بالأسهم والسندات في أسواق الأوراق المالية التي تساعد على تنشيط أسواق الأوراق المالية والمساعدة في تجزئة التضخم النقدي.

وهنالك دول عدة أتبعت معالجات لظاهرة التضخم أهمها الحد من السيولة عبر الفائض في الموازنة، الذي يؤدي إلى تقليص حجم الكتلة النقدية، وبالتالي خفض معدلات التضخم، بيع حجم من الدين العام إلى الجمهور وسحب النقد المتوافر في السوق للحد من العرض الزائد في السوق من النقد المتداول. الجانب الآخر يتمثل بزيادة الضرائب على السلع الكمالية التي يتداولها قلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

أيضاً خفض الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، لأن الحد من الإنفاق وتقليصه سيؤدي تباعاً إلى خفض النقد المتداول في الأسواق.

ويصاحب ذلك العمل بشكل مستمر على تقليص حجم الكتلة النقدية قيد التداول عن طريق عملية امتصاص منظمة، عن طريق إصدار سندات وصكوك وشهادات إيداع من قبل الحكومة لامتصاص فائض السيولة في الأسواق المحلية.

إن كبح التضخم ممكن جداً في العراق خاصة في ظل وجود فائق تجاري يقدر ما بين ثلاثة إلى خمسة بالمئة ويمتلك احتياطيات كبيرة أعلن عنها مؤخراً.

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

فائدة مركبة

تنشأ الفائدة المركبة عندما تجمع الفائدة إلى المبلغ الأصلي، ومن تلك اللحظة يحق للفائدة بالإضافة إلى المبلغ الأصلي principal تجميع فائدة خلال فترة لاحقة. وتسمى إضافة الفائدة إلى المبلغ الأصلي تركيب compounding الفائدة مع المبلغ الأصلي.

وقد تركب الفائدة والمبلغ الأصلي كل شهر، وفي هذه الحالة يصبح حصيلة مبلغ إدخاري مقداره ١٠٠ دولار وتصل معدل فائدته ١٪ شهريا يصبح ١٠١ دولار بعد مضي الشهر الأول، وتصبح حصيلتهما بعد انتهاء الشهر الثاني ١٠١و١٠٢ دولار ن وهكذا. ومن أجل تعريف معدل الفائدة بالكامل، ومن أجل مقارنة معدل الفائدة المعروض مع معدلات أخرى فلا بد من معرفة معدل الفائدة بالإضافة إلى دورة الفائدة compounding frequency. وبما أن معظم الناس تفضل معرفة معدل الفائدة كنسبة مئوية سنوية، فإن الحكومات تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالإفصاح عن معدل الفائدة المركبة السنوية التي تعطيها عن ودائع تأتي إليها وتتعاقد عليها وذلك قبل التعاقد.

وعلى سبيل المثال: ففي المثال السابق يبلغ معدل الفائدة السنوي للوديعة نحو ١٢,٦٨٪. وهذا المعدل السنوي يسمى أحيانا معدل الفائدة السنوية المئوية أو المعدل السنوي المكافئ أو المردود المئوي السنوي أو معدل الفائدة الفعلية أو المعدل السنوي الفعلي فإذا حسب المصرف على قرض رسوم تنشيط تدفع مقدما، فإن معدل الفائدة السنوية المئوية يأخذ مبلغ الرسوم في الاعتبار وكذلك الفائدة المركبة إلى المعدل المكافئ.

فائض مكتسب

هو جزء من الأرباح الصافية التي تحتفظ بها الشركة دون توزيعها على المساهمين على شكل حصص أرباح أو دون إضافتها إلى رأسمال الشركة بغرض زيادة رأس المال. يستغل ذلك الجزء من الأرباح الصافية -أي بعد دفع الضرائب- التي حققتها الشركة وتجمعت طوال عمر الشركة في نشاطها الاستثماري، ويمكن الصرف منها على العوائد السنوية للمساهمين في السنوات قليلة الأرباح أو تشكل احتياطيا كالتزامات ضرائبية مستقبلة.

فائض القيمة

فائض القيمة هو مفهوم استخدمه كارل ماركس في نقده للاقتصاد السياسي. على رغم أن ماركس نفسه لم يخترع المصطلح، فقد ساهم بشكل كبيرة في وضع مفهومه. ويشير المفهوم بشكل تقريبي إلى القيمة الجديدة التي تنشأ بواسطة العمل غير المأجور من قبل العامل بناء على قيمة قوة العمل، والتي هي من خصائص الرأسمالية وقاعدة الربح لها، وهكذا يكون فائض القيمة هو أساس تراكم رأس المال.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ٠،٢٩%

□ بغداد/ المدى الاقتصادي

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية في جلسة أمس بنسبة ٠,٢٩ ٪ مسجلا ١٤٥,٥ نقطة.

وبينت نشرة السوق انه جرى خلال الجلسة تداول أسهم ٢٩ شركة مساهمة من اصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا، ارتفعت أسعار أسهم ٦ شركات، وانخفضت أسعار أسهم ١٨ شركة منها، فيما حافظت ٥ شركات على أسعار أسهمها، مبينة "تجاوز عدد الأسهم المتداولة في جلسة اليوم ٦٤٦ مليون سهم بقيمة مليار و ٥٤٠ مليون دينار، تحققت من خلال تنفيذ ٤٦٢ عقد تداول".

وأضافت النشرة "شهد القطاع المصرفي تداول أسهم ١١ شركة، انخفضت أسعار أسهم ٥ شركات، وارتفعت أسعار أسهم شركتين، فيما حافظت ٤ شركات على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٣٥٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٥٩٥ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٤٨ عقد تداول".

وأوضحت "أما القطاع الصناعي فشهد تداول أسهم ٣ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركتين منها، وارتفعت أسعار أسهم شركة واحدة، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة للشركات الصناعية ٢١٢ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٩٢ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٩٨ عقد تداول".

وأشارت إلى أن "قطاع الفنادق شهد تداول اسهم ٥ شركات، انخفضت أسعار أسهم شركتين منها، و ارتفعت أسعار أسهم شركتين أخريين، وحافظت شركة واحدة على أسعار أسهمها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٢١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٦٣ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٥٧ عقد تداول".

وتابعت "أما قطاع الخدمات فشهد تداول أسهم ٥ شركات، انخفضت أسعار أسهم ٤ شركات، وارتفعت أسعار أسهم شركة واحدة منها، وتجاوز عدد الأسهم المتداولة ٢٥ مليون سهم بقيمة تجاوزت ١٩٣ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٩٣ عقد تداول".

عارضة الكترونية تعرض مؤشرات البورصة (أرشيف)

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطم	١٠٠٠
ليمون عراقي	٢٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٥٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٨٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٦٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠